الاستراتيجية العربية للأمن المائي تنتظر عصر الجفاف

مع تزايد أهمية المياه في العصر الحالي في ظل أزمة الجفاف التي تعاني منها معظم دول العالم، والتغيرات المناخية التي تشهدها الكرة الأرضية، لم يبق أمام الحكومات المحلية والتجمعات الإقليمية سوى التضامن والتكافل في مواجهة كارثة إنسانية قد لا تكون بعيدة من المستوى المنظور.

في هذا السياق، وبعكس ما يجب اتخاذه من مواقف وقرارات، قرر المجلس الوزاري العربي للمياه في ختام دورته الاستثنائية، التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية، تأجيل إقرار واعتماد الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، بسبب غياب بعض الأعضاء، وهو ما يعني تضييعاً لفرصة جديدة للاتفاق على تحد كبير يواجه دول المنطقة ويهددها بعصر من الجفاف.

هشام منوره

رئيس الدورة الاستثنائية ووزير المياه والري الأردني محمد النجار اعتبر أن «التأجيل جاء بسبب غياب بعض الدول العربية، إضافة إلى وجود ملاحظات من قبل بعض الدول العربية على مشروع الاستراتيجية»، وتغيّب وزراء الري من كل السعودية وليبيا والصومال والإمارات عن الاجتماع.

وأضاف النجار أن «الدول العربية فضلت أن تكون صيغة الاستراتيجية العربية نهائية ومتكاملة»، مشيرا إلى أنه «تم الاتفاق على إقرار هذه الاستراتيجية قبل القمة العربية الاقتصادية الثانية التي ستعقد في شرم الشيخ في ١٩ يناير المقبل».

وأشار إلى تحديد يوم ١٠ ديسمبر المقبل موعداً نهائياً لتحديد الصيغة النهائية للاستراتيجية، موضحا أن «اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه ستعقد اجتماعاً لها لمراجعة الاستراتيجية في ضوء ملاحظات الدول وإرسالها في صيغتها النهائية إلى الدول العربية لإقرارها واعتمادها حتى يمكن رفع تقرير فيها إلى القمة العربية الاقتصادية القادمة في شرم الشيخ».

وكان وزراء ري من الدول العربية اجتمعوا استثنائياً لمحاولة وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية تقول جامعة الدول العربية إنها تمثل برنامجاً طويل الأمد وآلية عمل في ميدان تنمية وإدارة الموارد المائية المحدودة في المنطقة العربية.

الاستراتيجية المائية المنشودة تمثل الإطار الذي يسترشد به على صعيد الأمن المائي والغذائي، ومستجدات التغيرات المناخية وانعكاساتها على المنطقة. ومن أهم محاور الاستراتيجية متابعة الدراسات الإقليمية حول واقع مصادر المياه في المنطقة العربية وبناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل، إضافة إلى تطوير البحث العملي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة.

وتتضمن الاستراتيجية المقترحة مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية والتكيف معها وكذلك إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

كما أن المحاور الأخرى للاستراتيجية تتضمن العمل على توفير التمويل اللازم لمشروعات المياه ورفع كفاءة استخدم المياه في المنطقة العربية وحماية الحقوق المائية للدول العربية وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية في قطاع المياه.

وتهدف الاستراتيجية إلى ضمان التكامل بين استراتيجية الأمن المائي العربي والاستراتيجيات العربية التنموية ذات العلاقة. وتغطي الاستراتيجية فترة زمنية تمتد حتى عام ٢٠٣٠م على أن تتم مراجعتها كل خمس سنوات وفق مؤشرات دقيقة للأداء يمكن قياسها ومراقبتها، وبالتالي مراجعة الاستراتيجية على ضوئها.

ورغم أن العالم العربي يضم عشر مساحة اليابسة، فإنه يصنف على أنه من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة، إذ لا يحتوي إلا على أقل من ١٪ فقط من كل الجريان السطحي للمياه، وحوالي ٢٪ من إجمالي الأمطار في العالم.

وتقدر متوسط حصة الفرد في البلاد العربية ما يقارب ٥٠٠ متر مكعب سنوياً، كما أن هناك ١٩ دولة عربية مصنفة بأنها تحت خط الفقر المائي (أقل من ألف متر مكعب للفرد سنويا)، منها ١٤ دولة تعاني شحاً حقيقياً في المياه، حيث لا تكفي المياه سد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

وتشير بعض التقديرات إلى أن حوالي ٣٠٪ من أراضي الدول العربية الصالحة للزراعة معرضة للتصحر بسبب نقص المياه، في حين أن العالم العربي لا يستغل من موارده المائية البالغة حوالي ٣٤٠ مليار متر مكعب سوى ٥٠٪ فقط والباقي معرض للهدر والضياع.

وكان خبراء بيئة عرب قد أكدوا أن جميع الدول العربية ستدخل تحت خط الفقر المائي بحلول سنة ٢٠٢٥م، مشيرين إلى أن نصيب الفرد العربي لا يتعدى ٨٠٠ متر مكعب من المياه سنويا تمثل ١٠٪ من المتوسط العالمي للمياه، وأن ٦٥٪ من الشعوب العربية تعيش على مياه مستوردة من دول غير عربية.

فهل تنجح السياسات العربية البينية في الشؤون المائية في إيجاد طوق النجاة للملايين من مواطنيهم في ظل اعتبار الحكومات العربية أموراً أخرى أكثر أهمية وإلحاحاً من قطرات الماء التي قد تصبح أغلى من جميع ثرواته مستقبلاً؟

كاتب وباحث فلسطيني